مجتمع

اليونان: بحث عن مهاجرين مفقودين بعد غرق زورق

بدأت السلطات اليونانية عملية بحث وإنقاذ قبالة سواحل جزيرة خيوس، شرقي البلاد، بعد غرق زورق كان يقل مهاجرين من الساحل التركي في ساعة مبكرة من صباح أمس. وقال خفر السواحل اليوناني إنه أنقذ 20 شخصاً، ويعتقد أن سبعة آخرين ما زالوا في عداد المفقودين. وتشارك في عملية البحث مروحية إنقاذ وسفينتان تابعتان لخفر السواحل وقوارب خاصة. وكانت اليونان نقطة الدخول الرئيسية للاجئين والمهاجرين الذين دخلوا إلى الاتحاد الأوروبي خلال أزمة عامي 2015 و2016، لكن عددهم انخفض بشكل كبير على مدار العامين الماضيين. (أسوشييتد برس)

تراجع كبير لمنسوب نهر في العراق

أعرب مسؤولون عراقيون عن قلقهم إزاء التراجع الكبير لمنسوب نهر سيروان في شمال شرق العراق، بفعل قلة الأمطار وسدود خلف الحدود في إيران حيث ينبع النهر، ما يؤثر على الزراعة والإنتاج الكهربائي. ودفع تدهور الوضع وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني إلى التلويح بتقديم شكوى ضد طهران أمام محكمة العدل الدولية، في وقت تتمتع إيران بنفوذ قوي في العراق. وقال مدير السد رحمن خاني: «هناك فرق في منسوب المياه بين العام الماضي وهذا العام بحدود 7 أمتار و50 سنتيمتراً». (فرانس برس)

هولندا: ارتفاع منسوب مياه البحر

تواجه هولندا خطر ارتفاع مستوى مياه البحر على سواحلها بدرجة أكبر بكثير من المتوقع، قد يصل إلى مترين بحلول عام 2100، على ما أعلن معهد الأرصاد الجوية في هذا البلد المعرض بشدة لتبعات هذه المشكلة. وقبل أيام من انطلاق مؤتمر الأطراف السادس والعشرين بشأن المناخ (كوب 26) في غلاسكو، قال المعهد الهولندي إن «التقديرات تظهر ارتفاعاً أعلى من المتوقع في مستوى البحر». وفي ظل وجود ما يقرب من ثلث أراضيها تحت مستوى البحر، تواجه هولندا مخاطر أكبر من جراء التغير المناخي، لكنها أيضاً من أكثر البلدان تلوثاً في أوروبا نسبة لعدد السكان. وقال المعهد الهولندي للأرصاد الجوية: «إذا لم نقلّص انبعاثات الغازات الدفيئة، فقد يرتفع مستوى مياه البحر قبالة السواحل الهولندية بواقع 1,2 متر بحلول عام 2100 بالمقارنة مع مطلع القرن الحالي»، وقد يصل الارتفاع إلى مترين إذا ما تسارع ذوبان الغطاء الجليدي في القطب الجنوبي. وفي وقت سابق، أعلن المعهد أن ارتفاع مستوى مياه البحار لن يتخطى المتر. إلا أن التقديرات لا تستبعد وصول الارتفاع إلى مستوى مترين، بحسب مكتب المياه في هولندا، البلد الأوروبي الذي غمرته الفيضانات إلى جانب ألمانيا وبلجيكا في يوليو/ تموز الماضي.

وقال رئيس هذه الهيئة العامة المعنية بإدارة قطاع المياه روخير فان دي ساندە إنّ «زمن القدرة على التحكم بالمياه والتربة والأرض لدينا ولّى».

(فرانس برس)

(تييري مونـاس/ Getty)

أمان ناقص على طرقات روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

انشغل الرأي العام الروسي أخيراً بحادث سير تورطت فيه الإعلامية الذائعة الصيت كسينيا سوبتشاك (39 عاماً) التي ترشحت لانتخابات الرئاسة عام 2018، وأسفر عن مقتل امرأة في الـ35 من العمر على الطريق المؤدي إلى مطار منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود (جنوب).

لم تقد سوبتشاك السيارة بنفسها، لكن مغادرتها موقع الحادث سريعاً على متن سيارة أخرى نحو المطار، وهو ما رصدته كاميرات مراقبة تراقب طرقات الدخول إلى قاعة كبار المسافرين، زاد الانتقادات الموجهة إليها والتي طالبت بإخضاعها لمساءلة في حيثيات الحادث الذي جدد، مثل كل الحوادث التي تحصل بوجود مشاهير، النقاشات حول ضرورة تحسين أمان السير، في وقت تظهر إحصاءات أن أكثر من 200 ألف شخص قضوا على الطرقات خلال السنوات العشر الماضية.

وفيما ترافق الحادث الخاص بالسيارة التي أقلت سوبتشاك مع مخالفة سائقها وهي من طراز «مرسيدس مايباخ» تابعة لخدمة سيارات الأجرة الفاخرة قواعد المرور في الاتجاه المعاكس بمنطقة جبلية، زاد ذلك التساؤلات حول الضغوط التي يتعرض إليها سائقو هذه السيارات لمخالفة القواعد من أجل إرضاء طلبات الزبائن من الشخصيات الكبيرة.

ويشدد رئيس تحرير مجلة «دفيجوك» المتخصصة في شؤون السيارات، رومان زوبكو، على ضرورة إجراء تحقيق في حادث السيارة التي أقلت سوبتشاك، وأهمية حل مشاكل حوادث السير في شكل منهجي للحدّ من عدد الوفيات الناجمة عنها. ويقول لـ«العربي الجديد»: «تواجه خدمات السيارات الفاخرة مشكلة مطالبة الركاب، في حال كانوا مستعجلين، السائقين بتخطي باقي السيارات. ورغم أن سوبتشاك تزعم أنها لم تمارس أي ضغط، يتحمل السائق مسؤولية الحادث، علماً أن شائعات تسري عن أن رفض السائق الامتثال للزبون يجعله مهدداً بالفصل، وحتى بمنعه من العمل في شركة أخرى توفر الخدمة ذاتها».

ويعلق زوبكو على تردي أوضاع الأمان في السير بروسيا بأن «الإحصاءات تكشف تراجع عدد الحوادث سنوياً، لكن ليس بالوتيرة المنشودة». يضيف: «لا شك في أن الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تشييد الطرقات السريعة ساهمت في تراجع عدد الحوادث والوفيات، باعتبار أنها لحظت تحولاً نحو الطرقات المدفوعة الأكثر أماناً من تلك العادية. وقد وضعت وزارة الداخلية هدفاً طموحاً من أجل خفض معدل وفيات حوادث السير إلى أربع حالات لكل 100 ألف شخص بحلول عام 2030. لكن هذا الرقم أقل طموحاً على سبيل المثال من السويد التي تستهدف خفض عدد وفيات الحوادث إلى صفر عبر تحديث أسطول السيارات في أراضيها». عموماً، ليس حادث السيارة التي أقلت سوبتشاك الأول الذي يشمل مشاهير ويشغل الرأي العام الروسي في السنوات الأخيرة، إذ أصدر القضاء حكماً بسجن الممثل ميخائيل يفريموف ثماني سنوات عام 2020، بعد إدانته بالتسبب في حادث سير مروع خلال قيادته سيارة وسط العاصمة موسكو في حال سكر شديد أفقده السيطرة عليها، وجعلها تنحرف إلى الاتجاه المعاكس، وتتسبب في مقتل شخص.

وخلال التحقيقات، أدلى يفريموف بشهادات متناقضة بدأت باعترافه بالمسؤولية عن الحادث ثم إنكاره الجلوس في مقعد السائق أثناء الاصطدام، وصولاً إلى اعترافه في كلمته أمام المحكمة، مفسراً بأنه لا يتذكر ما حصل، ومقراً بشربه الكحول. أما التحاليل فأظهرت أن دمه احتوى على نسبة كحول تعادل تناول زجاجة كاملة تقريباً من مشروب الفودكا، إضافة إلى آثار للقنب والكوكايين.

وللحدّ من الحوادث من هذا النوع، يقترح زوبكو الفصل بين الاتجاهين المعاكسين بأسوار في عدد أكبر من الطرقات، وعدم الاكتفاء بالخطوط البيض الفاصلة على الإسفلت، «إذ سيساعد ذلك في بقاء السيارة الخارجة عن سيطرة السائق ضمن اتجاه سيرها، ويمنع انحرافها إلى الاتجاه المعاكس»، وهو ما حصل لسيارة جيب «غراند شيروكي» الخاصة بليفريموف حين انحرفت عن المسار، واصطدت بسرعة عالية بسيارة من طراز «لادا غرانتا» كانت تسير في الاتجاه المعاكس، ما أسفر عن مقتل سائق توصيل الطلبات سيرغي زاخاروف الذي كان في الـ 57 من العمر.

ويلفت زوبكو إلى مشكلة انتشار الفساد في منظومة شرطة المرور من جهة، وإمكان الحصول على رخصة قيادة عبر دفع رشوة من دون الحاجة إلى ضمان النجاح في امتحان القيادة.

وفيات وجرحى

تشير أرقام منظمة الصحة العالمية عام 2019 إلى أن معدل الوفيات بحوادث السير في روسيا بلغ 12 لكل 100 ألف شخص، ويعدّ أسوأ كثيراً من دول أوروبية عدة. وكان وزير الداخلية فلاديمير كولوكولتسيف قد كشف مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الجاري أن أكثر من 200 ألف شخص قضوا وجرح أكثر من مليونين آخرين جراء حوادث السير.

الغلاف

ابتزاز السوريين

استغلال غياب المواطنين عن منازلهم

لا خلاص للسوريين بعد نزوحهم داخل البلاد أو حتى لجوئهم إلى بلاد بعيدة عن وطنهم، فهناك على الدوام من يتربص بهم ويكدّر عيشهم، ليرافقهم الألم أينما حلّوا، خصوصاً مع الاستيلاء على أملاكهم

عبد الله البشير

في سورية، إن أقفلت باب بيتك وغادرت، لن تكون في مأمن على امتداد جغرافية البلاد، إذ قد يأتي من يحاول استغلالك ويلوي عنق القانون ليكون ضدك. قد تكون عرضة لابتزاز مالي، لتخسر كلّ تعب الحياة مع عدم القدرة على فعل شيء لاستعادة ما تملك. هذه هي حال كثير مع السوريين الذين تعرضوا للاستغلال، فلا هم قادرون على إيجاد حلّ للحفاظ على أملاكهم ولا هم قادرون على وضع حد لمستغليهم.

منذ عام 2015، بدأت معاناة الخمسيني عيسى، الذي استولى أحد المتنفذين في مليشيا تابعة للنظام السوري، على بيته في دمشق عنوة، مستغلاً وجوده في تركيا، ليدخل في دوامة محاولة استرداد البيت. يقول عيسى لـ«العربي الجديد»: «غادرت دمشق، وأقفلت باب بيتي خلفي وأنا أشعر بالثقة أنّ لا أحد سيقترب منه، وسأعود إليه يوماً وإن طال الأمر. مضت أعوام على ذلك، وبعد مدة علمت أنّ هناك من اقتحم بيتي عنوة، كأنّنا نعيش في غابة، كلّ شيء مباح فيها. بداية، لم يكن هناك ما يمكن أن أفعله فأنا مطلوب للنظام، ولا يمكنني العودة إلى سورية، أو فتح قضية في محكمة، أو أيّ خيار آخر لإخراج من احتلّ المنزل».

يتابع: «أرسلت أحد الأشخاص للتفاوض مع المحتل، هنا، بدأت سلسلة المفاوضات. فالرجل الذي استولى على المنزل طلب أن آتي شخصياً، وكان هذا الشرط تعجيزياً إذ يستحيل عليّ ذلك. وبعد جدال وأخذ وردّ، طلب مبلغاً ضخماً من المال، بحجة أنه كان يحمي المنزل، كما ادعى أنه أجرى بعض الصيانة فيه. المبلغ قارب فعلياً ثلث ثمن منزلي، وكان هذا الخيار أيضاً صعباً جداً، لكنه لم يترك لي أيّ حلّ آخر، فاستسلمت للواقع وتركت كلّ شيء على حاله. لا أملك أيّ حلول، فالبيت في منطقة سكن عشوائي، وإثباتات الملكية صعبة في ظلّ الوضع الراهن، كما تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، قد يكون دفع المبلغ هو خياري الوحيد لاستعادة منزلي».

يضيف عيسى: «وصلت إلى سماسرة قدموا لي عروضاً لاستعادة البيت، لكن، ليست لديّ ثقة بهم أيضاً، فهم نفسهم متعاملون مع من يقتحمون البيوت ويحتلونها، وقد يقتلانني أحد ما إذا خاطرت بأيّ محاولة لاستعادة البيت. لكن، في نهاية الأمر، سيبقى البيت ملكي، ولن تستطيعوا سلبي حقي، وإن لم أستعده الآن».

بات الاستيلاء على أملاك المهجّرين من قبل عناصر الأمن أو المليشيات أمراً شائعاً في مناطق سيطرة النظام، ففي مدينة دوما بريف دمشق جرى الأمر بغطاء قانوني من قبل النظام، تحت تهمة الخيانة وارتكاب أعمال إرهابية. وفي مدينة تدمر في الريف الشرقي لمحافظة حمص، سطا عناصر المليشيات الإيرانية على منازل في الأحياء الغربية، كما اقتحم عناصر مليشيا «فاغنر» الروسية منازل أيضاً في المدينة ليتخذوا منها مساكن لهم. وهو ما دفع بعض أهالي تدمر للرضوخ للسماسرة الذين يستغلون ما يحدث في المدينة ويجبرون من يريد بيع بيته على القبول بسعر بخس يحدده السمسار. أما في بلدة عسال الورد بريف دمشق، قرب الحدود مع لبنان، لجأ النظام السوري لمصادرة أملاك المنشقين عنه، كما أنّ أقاربهم من الدرجة الأولى، لا يمكنهم إجراء أيّ عملية تتعلق بأملاكهم منها البيع أو الشراء أو حصر الإرث، مع مضايقات يتعرض لها ذووهم. وهذا ما يعانيه الثلاثيني علي أبو محمد، المقيم في تركيا. يوضح لـ«العربي الجديد» أنّ معاملة حصر الإرث التي بدأها والده بدأت تتشعب بشكل كبير، إذ صودرت أملاك والده لأنّ شقيقه الضابط، انشق عن النظام عام 2012. يؤكد أنّ أملاك العائلة مصادرة وهناك مبالغ مالية ضخمة عليهم دفعها ومعاملات طويلة، فيما سماسرة وضباط أمن في صفوف النظام يعملون على استغلالهم.

حرية البيع مقيدة

في ريف حمص الشمالي، مع تردي الأوضاع المعيشية، لجأ البعض لبيع عقاراتهم، وهو ما أتاح فرصة ذهبية لسماسرة العقارات لاستغلال الموقف، بدعم من قوات الأمن التابعة للنظام، التي تساند هؤلاء. يتحدث عبد الكريم، من بلدة الدار الكبيرة لـ«العربي الجديد» عن تجربته مع هؤلاء السماسرة فيقول: «قبل أعوام، بعت أرضاً بسعر مقبول. كنت مضطراً لذلك، كما اضطر كثيرون غيري. لكن، بعد سيطرة النظام على المنطقة، أردت أن أبيع أرضاً أخرى، فعرض عليّ أحد السماسرة شراءها باقل من ثلث قيمتها، في عملية استغلال واضحة. وبعد محاولات، علمت أنّ السماسرة عبارة عن شبكة تنسق عمليات الاستغلال في ما بينهم».

يتابع عبد الكريم: «الصورة باتت واضحة، إذ يريدون استغلالنا بأيّ شكل من الأشكال، فبضعون العراقيل لمن يريد إثبات ملكيته، كي يعود إليهم، فتبدأ عملية استنزاف قد تطول سنوات. يتابع: «لن أترك أرضي تذهب هباء، بأن تكون ملكاً في النهاية لسمسار جشع. إذا باتت ملكاً له سيستغل غيري ليحصل منه على أضعاف ما يدفعه لي. طبعاً، معاملاتهم ميسرة عند النظام على العكس منا نحن، إذ ندخل في قضايا كثيرة ونحتاج إلى موافقات أمنية للتصرف بأملاكنا، تكلفنا الكثير وتعيدنا أيضاً إلى رحمة السماسرة، في حال أردنا التصرف بها».

يفيد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تقرير له، أنّ دوريات تابعة لـ«الأمن العسكري» التابع للنظام، أنذرت قاطني نحو 50 منزلاً في مدينة البوكمال، بضرورة إخلائها خلال مدة زمنية أقصاها أسبوع واحد فقط. ولفت إلى أنّ ملكية هذه المنازل تعود لأشخاص معارضين للنظام السوري ممن شاركوا في الحراك الثوري ضده في بدايات الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، وهُجّروا من البوكمال بعد سيطرة تنظيم «داعش» عليها ثم الإيرانيين. يؤكد النظام على العكس منا نحن، إذ ندخل في قضايا كثيرة ونحتاج إلى موافقات أمنية للتصرف بأملاكنا، تكلفنا الكثير وتعيدنا أيضاً إلى رحمة السماسرة، في حال أردنا التصرف بها».

يفيد المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تقرير له، أنّ دوريات تابعة لـ«الأمن العسكري» التابع للنظام، أنذرت قاطني نحو 50 منزلاً في مدينة البوكمال، بضرورة إخلائها خلال مدة زمنية أقصاها أسبوع

ليس النظام وحده

وفي مدينة إدلب الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، وثقت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» في تقرير لها خلال الفترة الواقعة ما بين أواخر 2018 ومنتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2019 استيلاء هيئة تحرير الشام على ما لا يقلّ عن 550 منزلاً ومحلاً تجارياً تعود ملكيتها لعائلات من المدينة، وذلك بحجّة عدم تواجدهم فيها. ونقلت المنظمة عن شهود عيان وأهالٍ من مدينة إدلب، أنّ هيئة تحرير الشام أجّرت هذه الأملاك من أجل الانتفاع منها، فيما أسكنت عائلات عناصرها في عدد من المنازل التي استولت عليها. وقالت المنظمة في تقريرها: «في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بدأت هيئة تحرير الشام بإرسال بلاغات تقضي بتسليم العقارات التي تعود ملكيتها إلى مسيحيين في مدينة إدلب، وطالبت مستأجري هذه العقارات بالتوجّه إلى أحد المكاتب التابعة لها من أجل الحصول على موافقة تخوّلهم المكوث في هذه العقارات، مقابل دفع رسم الإيجار الشهري لها وليس إلى المالكين».

وأتبعت الهيئة سياسة وضع اليد في قضية السكن الشبابي بمدينة إدلب، وهو عبارة عن مشروع كتل سكنية نفذته حكومة النظام التي كانت تسيطر على المدينة، على غرار مشاريع الجمعيات السكنية الشائعة في سورية، إذ يسدد من يريد التملك في هذه الجمعيات سعر العقار بالتقسيط على مدة زمنية طويلة. ووفقاً لمصدر محلي من مدينة إدلب، لم تكن الشقق السكنية موزعة بعد، إذ لم يكن المشروع جاهزاً. يقول المصدر لـ«العربي الجديد» إنّ مالكي هذه العقارات يواجهون مشكلة، فهم لا يعرفون العقار المخصص لهم، وبعد سيطرة هيئة تحرير الشام لجأت عن طريق حكومة الإنقاذ التابعة لها، لعملية التفاف بغرض إخراج العائلات المهجرة من المساكن، لتستفيد الهيئة من عائداتها المادية بعد تأجيرها. وفي خطوة مماثلة بمدينة الرقة، اتجهت قوات سورية الديمقراطية «قسد» للسيطرة على المنازل التي استولت عليها.

يمتنع كليرون عن العودة للمطالبة بأملاكهم خشية اعتقالهم (آدريه غيرازوف/ Getty)

%55
من الشعب السوري، اجبروا على مغادرة منازلهم منذ عام 2011، ونزحوا في الداخل، أو لجأوا خارج البلاد.

تزوير سندات العقارات بإدلب

تواجه محافظة إدلب الواقعة شمال غربي سورية، مشكلة تزوير سندات الملكية، بعد أن شهد القطاع العقاري نشاطاً غير مسبوق، بسبب حركات النزوح والتهجير من المحافظات الجنوبية إلى المدينة

عبد الرحمن خضر

شهدت محافظة إدلب الواقعة شمال غربي سورية، والخارجة عن سيطرة النظام، حركة تجارية غير مسبوقة، خاصة على مستوى الأراضي والعقارات، وزاد من هذا النشاط التجاري توالي حركات النزوح والتهجير من المحافظات الجنوبية إلى المدينة الخاضعة لسيطرة حكومة الإنقاذ، التي تشكّل الواجهة السياسية لهيئة تحرير الشام، وهي تستغلّ هذا الجانب لرفد خزينتها بالمزيد من الضرائب والإتاوات.

ومن أبرز المشاكل التي تواجه حركة تجارة الأراضي والعقارات، مشكلة تزوير سندات الملكية، بحسب عدنان النافلة، وهو صاحب مكتب عقاري في بلدة بلبون، في منطقة جبل الزاوية، جنوبي إدلب. إذ يقول النافلة لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يمرّ أسبوع إلا ونسمع فيه عن أشخاص زوّروا سندات ملكية لأراض قتل ملاكها خلال سنوات الحرب أو هجّروا، وهناك أشخاص يزوّرون وكالات لبيع أراض، دون علم أقاربهم ومن ثم يهربون خارج إدلب بعد بيعها».

ويضيف أنّ هذه المعاملات تتمّ في الخفاء، من خلال شهود يأخذون مبالغ مالية بالتعاون مع صاحب المكتب العقاري، وموظف مرتش، لأنّ عملية فراغ العقار لا يمكن إلا أن تتم بهذه الطريقة. والمشتري، هو ضحية هذه الحالات بحسب النافلة، ولا تطول عملية الكشف عنها، بسبب محاولة الأخير التصرف بالعقار، وهنا يتنبّه الملاك الحقيقيون للأمر.

ويشير إلى أنّ أصحاب المكاتب العقارية، لديهم صحيفة عقارية لكلّ عقارات المنطقة، وقبل إتمام أيّ معاملة بيع أو شراء يعودون إليها للتأكد من وجود العقار المراد بيعه أصلاً، ومن عدم وجود علامات رهن عليه وأنّ المالك الحقيقي هو من يرغب ببيعه، إضافة إلى التأكد من عدم وجود ملاك آخرين له وورثة.

وعن أسباب مثل هذه الحوادث، يقول النافلة، إنّ «معظم الأوراق يتمّ تزويرها في مناطق النظام، عبر محامين وأقارب لأصحاب الأراضي والعقارات، وهذه القضية لا تُعتبر صعبة إن ادعى الشخص أنّ صاحب الأرض قد توفي خلال الحرب، في هذه الحالة، يسهل استخراج شهادة وفاة». ويشير إلى أنّ التزوير قد لا يطاول شخص مالك الأرض فقط، بل قد يتعدى ذلك إلى المواصفات والمساحة.

أحمد موسى، طبيب من محافظة حمص، يقيم في إحدى دول الخليج العربي، يقول لـ«العربي الجديد»: «اشتريت منزلاً في حي الضبّيط بمدينة إدلب، وارسلت أقارب لي للسكن فيه، لكنهم ووجهوا حينها برفض عدد من الأشخاص، الذين قالوا إنهم ورثة ولهم حق في المنزل ولم يطلعهم أحد على عملية البيع».

يضيف موسى أنه راجع صاحب مكتب العقارات الذي سهّل عملية شراء المنزل، وسأله عن الموضوع وعند البحث عن البائع، فوجئوا أنه قد سافر إلى إحدى الدول الأوروبية، ما اضطرّ الطبيب إلى تقديم شكوى في محكمة إدلب، التابعة لحكومة الإنقاذ.

سالم اسماعيل، نزح من مدينة حلب، بعد سيطرة قوات النظام عليها بشكل كامل أواخر عام 2016، واشترى قطعة أرض قرب مدينة الدانا شمالي إدلب. يقول اسماعيل: «فوجئت أنّ مساحة الأرض التي اشتريتها تقلّصت إلى الثلث وذلك بسبب افتتاح البلدية طريقاً فيها، وعندها لم تعد صالحة للإعمار». وهو يؤكد أنّ البلدية أخبرته أنّ قرار شقّ الطريق قديم، وأنّ المالك القديم على علم به. يوضح أنه راجع البائع، لكنه لم يجده. وعندما حاول الإتصال به، اكتشف أنه هرب إلى ريف حلب الشمالي الخاضع لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري المعارض المدعوم من تركيا.

من جهته، يعتبر رئيس تجمّع المحامين السوريين، غزوان قرنفل، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «جميع عمليات بيع العقارات التي تتمّ في إدلب لاغية قانوناً، لأنها تتم عبر حكومة ودوائر غير معترف بها رسمياً، وهدف هذه الحكومة هو جني الأموال فقط، عبر الضرائب التي تتقاضاها من خلال إبرام العقود، ومن ثم أثناء تثبيتها».

ويشير إلى أنّه «هناك العديد من المشاكل القانونية التي ستنتج عن سنوات الحرب، هذا إذا ما استبعدنا عمليات التزوير، ووضع اليد على أملاك من تصفهم هيئة تحرير الشام بـ«الشبيحة» (مؤيدين للنظام السوري)، ومن سكّان إدلب من غير المسلمين، الذين هجّر معظمهم من المحافظة، وباتت الهيئة المسؤول الوحيد عن أملاكهم».

وفي هذا الصدد، يؤكّد قرنفل أنّ التجمّع بدأ قبل سنتين بمشروع لتوثيق ملكية العقارات داخل المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بهدف استخراج شهادات ملكية بعد التثبّت والتحقّق، لكن الهيئة أوقفت عمله ومنعتهم من إكمال هذه المهمة، ووصفتهم بـ«الكفار»، على حد قوله. وبعد توقّف عمل التجمع في الداخل، أطلق بحسب قرنفل، منصة إلكترونية ومشروع تحت اسم «ردّ المساكن والممتلكات»، يهدف إلى تمكين السوريين الذين تركوا مساكنهم وممتلكاتهم العقارية في مناطق سيطرة قوات النظام أو أي قوى أخرى، من توثيقها وإمكانية استردادها مستقبلاً. لكن رئيس التجمّع أشار إلى أنّ الإقبال على المنصة، التي نسّقت هذا المشروع مع الأمم المتحدة، لم يكن بالشكل المرجو، وأعاد ذلك إلى ضياع وفقدان الوثائق العقارية لدى الكثير من السوريين بسبب القصف والسرقة وحركات النزوح والتهجير.

زاد من النشاط العقاري توالي حركات النزوح والتهجير (محمد عبد الله/الأناضول)

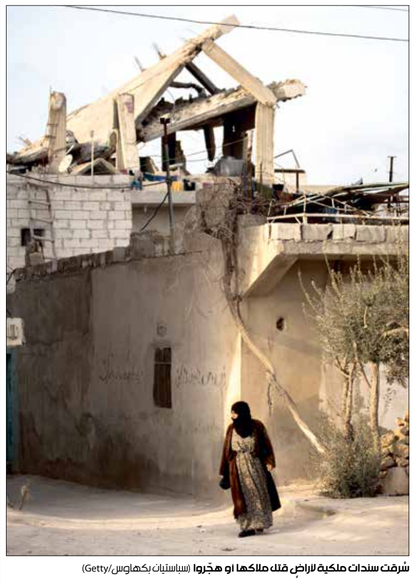
شركت سندات ملكية لأراضٍ قتل ملاكها أو هجّروا (سباستيان بكهاوس/Getty)

طلب من احتل منزلي مبلغاً ضخماً لإخلائه بحجة أنه كان يحميه

عرض عليّ أحد السماسرة شراء أرضي بأقل من ثلث قيمتها

تحذير من زيادة الإدمان على الألعاب الإلكترونية

ساهم تفشي فيروس كورونا الجديد قضاء الأطفال والشباب ساعات طويلة على الألعاب الإلكترونية ومواقع التواصل وغيرها من التطبيقات إلى حد الإدمان أحياناً، وهو ما سيكون له تأثير كبير على سلوكهم مستقبلاً

يصعب على الأهل أحياناً تحديد ساعات اللعب (رويترز/ فاهيم، مراتس برس)

لندن ـ العربي الجديد

أدرك الكندي كام أدير (32 عاماً) أن إدمانه الألعاب الإلكترونية كان خارج قدرته على السيطرة، في اللحظة التي بدأ يفكر فيها في إنهاء حياته. يقول، كما نقلت عنه شبكة «بي بي سي» الإخبارية البريطانية: «أدمنت العاب الفيديو لمدة 10 سنوات، وتركت المدرسة الثانوية ولم التحق بالجامعة مطلقاً. تظاهرت بالعمل من أجل عائلتي، حتى أتمكن من إمضاء أكبر وقت ممكن على العاب الإلكترونية».

حاول أدير الانتحار، وكتب رسالة قال فيها إنه قضى 3860 يوماً في عالمه الخاص مع الألعاب الإلكترونية. اعترف بأنه يحتاج إلى المساعدة للخروج من هذا النفق. وبالفعل، تمكن بفضل مساعدة اجتماعية من التخلص من هذا الإدمان. يقول: «طلبت المساعدة لإنقاذ حياتي. كنت مخادعاً ومنغلقاً ومعزولاً وعدائياً. في الوقت الحالي، أنا سعيد وقادر على التعامل مع ضغوط الحياة». وأسس أدير Game Quitters (لعبة المقلعين)، وهي مجموعة دعم عبر الإنترنت لمدمني الألعاب الإلكترونية، وقد جذب أكثر من 75,000 عضو حول العالم.

مع تفشي فيروس كورونا الجديد، ساعدت التكنولوجيا في استمرار الأعمال خلال عمليات الإغلاق. في الوقت نفسه، ساهمت في تدمير الكثير من الأشخاص. يقول أدير: «قادني الوباء إلى قضاء وقت أطول من المعتاد في مشاهدة Twitch (منصة بث مرئية تركز على الألعاب الإلكترونية وحل العازما التي يقدمها المستخدمون، وبث مسابقات الرياضة الإلكترونية، وغير ذلك من الأحداث المتعلقة بالألعاب ويوتيوب)، ووجدت أن الكثير من محتوى يوتيوب هو عبارة عن ألعاب، الأمر الذي يحفز على المزيد من اللعب، لحسن الحظ نجوت».

تصف المكتبة الوطنية للطب (NLM)، التي تديرها الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، وتتبع معاهد الصحة الوطنية الأميركية، وتعد أكبر مكتبة طبية في العالم، إذ تضم أكثر من سبعة ملايين كتاب ومخطوطة ومجلة وميكروفيلم وصورة، الإكثار من الألعاب الإلكترونية بـ «إدمان الإنترنت». وهو أحد أنواع الإدمان السلوكي، مثل إدمان الإباحية والعاب الفيديو، كما أنه اضطراب مرضي يحدث للأشخاص الذين يقضون ساعات طويلة غير مجدية أمام شاشات الحواسيب والهواتف الذكية ويكون من الصعب الابتعاد عنها.

إدمان الإنترنت أحد أنواع الإدمان السلوكي، مثل إدمان الإباحية

بالنسبة للبالغين، يمكن أن يؤدي إدمان الإنترنت إلى إدمان القمار

في هذا السياق، يقول طبيب الأعصاب والخبير في الإدمان الرقمي، أندرو دوان، إن عمليات الإغلاق أدت إلى تفاقم المشكلة. يضيف أن «ضغوط الحياة تدفع إلى البحث عن وسائل للهرب، وقد ساهم الوباء في زيادة التوتر في حياة الناس. لذلك، لجأ كثيرون إلى الوسائط الرقمية الترفيهية، مثل ألعاب الفيديو ووسائل التواصل».

وللمساعدة في مكافحة إدمان الإنترنت، أنتجت شركات تكنولوجية أدوات يمكن استخدامها للمساعدة في حظر أو تقييد الوصول إلى المواقع الألعاب. و«لايناويز» (Linewize) أحد هذه المنتجات التي تستهدف الأطفال والأهل ومقدمي الرعاية، ويتيح لهم تحديد ومراقبة الوقت الذي يمكن للأطفال قضاءه على الإنترنت. كما يمكّن من اللجوء إلى أدوات الرقابة الأبوية التي تمنع الوصول إلى المواد الإباحية والعنفية.

ترى المتخصصة في علم النفس والخبيرة في الصحة الرقمية، تيودورا بافكفيك، أن الشباب على وجه الخصوص معرضون لقضاء الكثير من الوقت على الإنترنت، وهذا أمر خطير إذ لم يتم تقييده أو تحديد الوقت. تضيف: «تتطلب إدارة الوقت عبر الإنترنت اعتماد أسلوب رقمي صحي وتوازن ومهارات معرفية متطورة للغاية والتي لا تتطور بشكل كامل قبل بلوغ سن الـ 25 عاماً». وبالنسبة للبالغين، يمكن أن يؤدي إدمان الإنترنت إلى إدمان القمار، نتيجة اللجوء إلى تطبيقات الرهانات.

وطور موقع آخر يهدف إلى منع الأطفال والشباب من المقامرة. يعتبر تطبيق BetBlocker الذي يسمح للأشخاص بحظر وصولهم إلى عشرات الآلاف من مواقع وتطبيقات المقامرة لفترة زمنية يحددها المستخدم، من أفضل التطبيقات لمعالجة إدمان القمار. بمجرد تنشيط التقييد، لا يمكن للشخص الوصول إلى منصات المقامرة حتى انتهاء صلاحية القيد. ويقول مؤسس «بيت بلوكر» دوغان غارفي، إن سهولة الوصول إلى ألعاب القمار عبر الإنترنت هي بلا شك أكبر تحد يواجهه أي شخص مدمن على القمار اليوم». ويمكن حظر مواقع المقامرة لساعات أو أيام أو أسابيع. كما يمكن للأشخاص أيضاً استخدام التطبيق لحظر مواقع أخرى مثل الألعاب الإلكترونية».

كذلك يمكن استخدام تطبيق «غام بلوك (GamBlock) لمنع الوصول إلى مواقع القمار، مع الإشارة إلى أنه يستخدم على نطاق واسع. ويقول الرئيس التنفيذي للشركة والشباب من المقامرة. يعتبر تطبيق الأسترالية التي أطلقته، ديفيد وار: «لسنا مناهضين للقمار، بل هدفنا ينصب على مساعدة المقامرين الذين يعانون من مشاكل».